ملحق خاصّ
لشرح الكوتا النسائية

الكوتا النسائية

الحملة المدنية
للإصلاح الإنتخابي
www.ccerlebanon.org
كانون الاول ، ٢٠١١

لا تزال المشاركة النسائية في الحياة السياسية متدنية أو حتّى معدومة، والأسباب كثيرة.
أمّا النتيجة فهي واحدة!

غياب مدوٍّ للنساء في مراكز صنع القرار السياسي،

نتيجة الإنتخابات النيابية عام ٢٠٠٩،

٥٤١ امرأة في المجالس البلدية والاختيارية من أصل آلاف الذكور والمخاتير نتيجة انتخابات ٢٠١٠،

غياب شبه تام عن رئاسة أي نقابة أو حزب سياسي.

فأين أصل المشكلة والى متى !؟

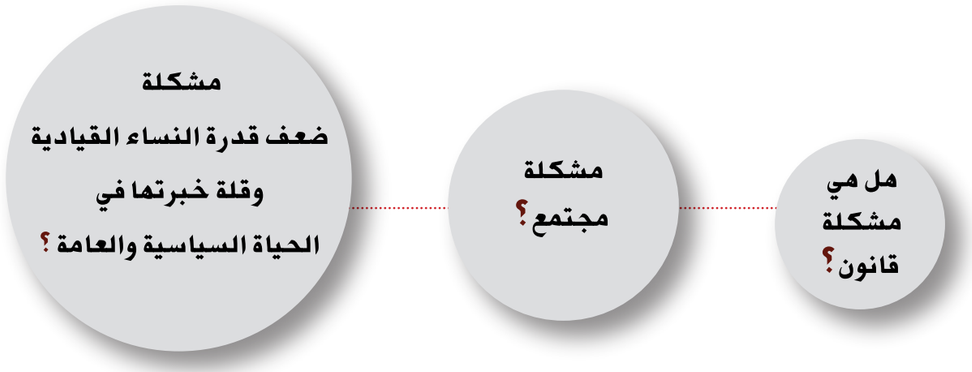

أم أنها المشكلات الثلاث مجتمعة؟

عدد من البلدان العربية التي تعتمد انواع مختلفة من الكوتا

البلد	حصص الأحزاب السياسية الطوعية	الحصة في الدستور	الحصة في القانون الإنتخابي
الجزائر	✖		
البحرين			
مصر			✖
العراق		✖ (٢٥٪)	✖(٣٣.٣٪)
الأردن			✖ (١٠٪)
الكويت			
لبنان			
الجماهيرية العربية الليبية			
المغرب	✖		
عمان			
فلسطين			
قطر			
المملكة العربية السعودية			
السودان			✖ (١٣٪)
سوريا			
تونس	✖		
الامارات العربية المتحدة			

يبرز الجدولين السابقين واقع الكوتا في عدد كبير من بلدان العالم لا سيما العربية منها حيث نلا حظ غياب واضح للبنان من بين هذه الدول بالرغم من الايجابية التي حققتها الكوتا في البلدان التي طبقت بها.

كفانا انفتاح ظاهري وتزمّت مبيّت. كفانا تناقض بين النص والتطبيق. اعطوا المرأة
التي تشكّل نصف الهيئة الناخبة الحق في المشاركة،
إدفعوا بها وشجّعوها على المشاركة، وحاسبوها حين تحين مواعيد الاقتراع.
دعونا نعمل من أجل تحقيق الديمقراطية الحقيقية التي تعبر عن كل فئات المجتمع ،
فلا ديمقراطية من دون مساواة بين الجنسين

الحملة المدنية
للإصلاح الإنتخابي

تأسّست الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي، وهي تحالف واسع لجمعيات المجتمع المدني بتاريخ ٦ حزيران من العام ٢٠٠٦، وهي اليوم تضم أكثر من ٨٨ جمعية مدنية منتشرة على جميع الأراضي اللبنانية تسعى وتدعو الى إصلاح الأنظمة الانتخابية بشكل عام لاسيما النيابية والبلدية منها.

facebook.com/CCERLeb
www.ccerlebanon.org
تلفاكس: ٠١-٣٥١٨٥١
twitter.com@CCERLebanon

هل تعلم

أنّ لبنان قد أبرم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة منذ العام ١٩٩٧ ولكن حتّى اليوم لم توضع الاتفاقية حيّز النفاذ الفعلي، والتي من شأنها أن تسهم في تفعيل المشاركة السياسية للنساء، والإسراع في ردم هوّة اللامساواة بين الجنسين؟

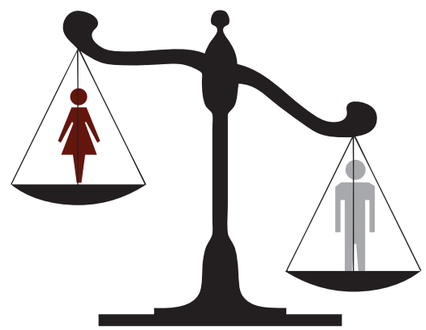

سؤال ٠١

لماذا لا يقبل معظم الرجال اللبنانيين أن تمثّلهم النساء في المجالس البلدية؟

لماذا لا يقبل العقل السياسي-الحزبي اللبناني أن يعدّ ويبني كوادر نسائية في حزبه، تكون اهلاً للترشّح للانتخابات النيابية؟

هل ينتظر الشعب اللبناني الكوتا النسائية لكي تلزمه في اختيار النساء والاقتراع لمنّ؟

هل فعلاً يقف المجتمع الذكوري عائقاً أمام وصول النساء إلى مراكز صنع القرار؟ أم أن الاستبداد الطائفي وضعف آليات الديمقراطية هما السبب؟ أم أنها الذكورية والاستبداد الطائفي التوافقي معاً؟

لماذا نجد المرأة التي احتلّت أعلى المناصب في مختلف الميادين والمجالات، ونجحت في إدارة الشركات والمؤسسات والمصارف والمدارس،

لامبالية في المشاركة في الحياة السياسية اللبنانية؟

سؤال ٠٢

هل فعلاً لدى المرأة اللبنانية مشكلة ثقة بالنفس وضعف خبرات ومهارات قيادية؟ ومن أين أتت هذه المشكلة، إذا كانت ناجحة في معظم الميادين التي خاضت غمارها؟

هل مشاركة المرأة اللبنانية في الحياة السياسية متوقّفة فعلاً على إدخال مادة في قانون الانتخابات النيابية يلزم اللوائح والأحزاب بترشيحها بنسبة مئوية معيّنة؟

هل بقي أمام النساء غير خيار استخدام التدابير الإيجابية الموقتة لتمكينهن من ممارسة حقوقهن السياسية والتمتع بها؟

قد يستغرب البعض الجواب اذا كان "نعم"

ولكن،

إنها الحقيقة، هي الحقيقة المرّة التي تمنع المرأة اللبنانية من الترشّح بسبب عدد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية،

إن الثقافة الذكورية السائدة التي تفرض وصاية الرجل وسلطته على المرأة، والمكرّسة في

قوانين الأحوال الشخصية، تحدّ من استقلالية المرأة وعدم قدرتها على التعبير عن رأيها

المستقل، خصوصاً إذا تعارض مع رأي العائلة والزوج؟

هل تعلم

أنّ الحل الأنسب والأفضل حالياً هو الكوتا النسائية؟،

٣٣،٣٣٪
كحد أدنى

فما هي الكوتا النسائية ولمَ المطالبة بنسبة ٣٣،٣٣٪ كحد أدنى؟

تعتبر الكوتا النسائية بمثابة "تقنية" أو آلية تؤدي إلى الإسراع في تحقيق المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية والعامة من خلال تدبير إيجابي مؤقت، يسدّ فجوة اللامساواة الجندرية بين النساء والرجال.

تهدف الكوتا الى تأمين وجود نسبة مئوية معينة من النساء، تكون بداية "أقلية ذات تأثير"، على أن يكون إجراء مؤقّتاً الى حين زوال كل المعوقات المانعة للتمثيل النسائي العادل.

فالكوتا النسائية من شأنها أن تساهم في تغيير قسمة الأدوار النمطيّة والبنى الذهنية الثقافية السائدة في المجتمع، ما يسهم في تغيير النظرة السائدة إلى النساء والسلوك الانتخابي حيالهنّ، بما يؤدي استراتيجياً إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

اما نسبة الكوتا التي نطالب بها فهي ما لا يقل عن ٣٣،٣٣٪...والسبب أن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عُقد في بكين العام ١٩٩٥ طالب بإعتماد حصّة بنسبة ٣٠،٣٣ ٪ كسقف ادنى للنساء.

والكوتا التي نطالب بها هي على اساس الترشح (وليس حجز مقاعد مسبقاً في البرلمان) بمعنى عدم قبول أي لائحة لا تشكل النساء ثلثها على الأقل بشرط تواجد المرأة ضمن ثلاث مرشحين)

اشكال الكوتا النسائية التي تعتمد في عدد من بلدان العالم: